

## دفاعاً عن الاستقالة

النجاح مكتوب لأي قرار يقدر ما يوفق صاحبه في طرحه، مضموناً وشكلاً وتوقيتاً . وتتفاوت الحال بين قرار وآخر . ففي بعض الحالات يكون المضمون هو العامل المرجح في ميزان نجاح القرار ، ويكون التوقيت اعتباراً مكملًا . وفي حالات اخرى يكون التوقيت هو العامل الحاسم ويكون المضمون عنصراً متمماً . وفي كل الحالات يكون للشكل ، اي لكيفية صياغة القرار أو لكيفية عرضه أو تسويقه ، شأن يقل أو يزيد .

أما فيما يتعلق بقرار استقالة الحكومة ، فيكاد يكون التوقيت هو كل شيء . ذلك لأن لكل حكومة اجلاً . فالحكومة بطبيعة الحال مخلوق زائل . مصيرها حتماً الرحيل أو التنحي ، قصر عمرها أم طال . فليس بين الحكومات حكومة ابدية سرمدية . وترحل الحكومة ، اية حكومة ، بالاستقالة أو بابشع منها ، اي بالاقالة . وهذا يعني ان الامر لو ترك لاختيار الحكومة ، لما كان امامها الا سبيل واحد ، وهو الاستقالة . أما الاقالة فقرار لا يعود للحكومة اتخاذه . فهو يتخذ عنها وعلى غير ارادة منها ، حتى لا نقول على الرغم منها .

فإذا كان الرحيل قدر اية حكومة إن عاجلاً أم آجلاً ، فقراره لا بد ان تتخذه الحكومة عن طريق الاستقالة في يوم من الايام . لذلك فإن اعلانه مرتبط باختيار اليوم الانسب . فهو اذن من النوع الذي يقاس نجاحه كلياً بحسن توقيته ، أو يكاد يكون كذلك . بعبارة اخرى ، يكاد عنصر المضمون في حال الاستقالة يكون مترادفاً وعنصر التوقيت .

عندما اعلن الرئيس رشيد كرامي استقالته من الحكم ، جاء تعليق وزير المال في حكومته ، وهو الرئيس كميل شمعون ، يقول بأن ذلك بمنزلة الهروب من المسؤولية . فهل هذه صحيح ؟

في الواقع ان الرئيس شمعون نفسه كان يردد ، في معرض التنديد بواقع القطيعة الذي كان يشل عمل الحكومة ، ان على هذه الحكومة ان تتحمل مسؤولياتها ، ويكون ذلك اما بانهاء حال القطيعة التي شقت الحكومة فريقين لا يلتقيان ، أو بالاستقالة . وعندما سلك رئيس الحكومة خيار الاستقالة ، نعت الخطوة بالهروب من المسؤولية . ومن يعرف اساليب السياسة واحابيل السياسيين في لبنان لا يدهشه ذلك . وكان واضحاً للراسخين في العلم ان الرئيس شمعون كان يدعو للاستقالة ولا يريدتها ، لانه لو كان حقاً يريدتها لكان هو استقال من قبل .

أما نحن فنرى في الاستقالة موقفاً مسؤولاً وليس هروباً من المسؤولية . فعندما تواجه المسؤول قضايا ضاغطة تهدد مصير المجتمع والوطن والانسان ، ويلقى نفسه عاجزاً عن التصدي لها لاسباب خارجة عن ارادته أو عن طاقته ، فإن الاستمرار في سدة الحكم يُعتبر ، في احسن تصوير ، هروباً من الحقيقة ، ويمكن اعتباره ، في تصوير أقل رحمة ، تغليباً لشهوة الحكم على التحسس بما يمليه الصالح العام .

هذا من حيث المضمون . أما من حيث الشكل ، فقد سُجلت على استقالة الرئيس كرامي ثلاثة مآخذ : اولاً انه لم يقدمها إلى رئيس الجمهورية ، كما قضى العرف المتبع ، وإنما قدمها ، كما قال ، للشعب . ثانياً ، انه لم يقدمها خطياً ، كما جرت العادة ، وإنما اعلنها في تصريح صحافي . ثالثاً ، انه قال عن استقالته انها من الحكم ولم يقل ، كما يحلو للمتقدين ، إنها من رئاسة الحكومة أو من رئاسة مجلس الوزراء .

وهذه الملاحظات ، التي يصورونها مأخذ ، لا يتوقف عندها الا من يتعمد النيل من الرئيس المستقيل وما يمثل . فليس هناك من يستطيع الطعن سياسياً أو حتى قانونياً في ان الاستقالة مطروحة ، وان رئيس الجمهورية يستطيع ساعة يشاء ان يعلن قبولها بالشكل الذي يرى ، فيشرع عند ذلك ابواب التبديل الحكومي على مصراعها . وليس هناك من يتخيل للنحلة واحدة ان رئيس الجمهورية ، اذا اعلن قبوله الاستقالة ، فسينبزي رئيس الحكومة له محتجاً بأنه تجاوز حدوداً عرفية أو قانونية أو دستورية ، بدعوى انه ، أي ان رئيس الحكومة ، لم يقدم استقالته إلى رئيس الجمهورية أو انه قدمها من الحكم ولم يقدمها من رئاسة مجلس الوزراء أو انه لم يقدمها خطياً وإنما تصريحاً .

وإذا كان رئيس الوزراء يتوخى من تقديم الاستقالة على الشكل الذي كان ، ان يسجل مع الاستقالة معاني سياسية يتمسك بها ، فهذا من حقه ، وليس هناك من يستطيع ان ينكر عليه ذلك الحق .

فإذا كانت الاستقالة قد جاءت في تصريح صحافي ، فليس في النصوص ما يوجب على رئيس الوزراء ان يتقدم خطياً بكتاب استقالته . وهو اساساً لم يقبل التكليف ، عندما سّمه رئيس الجمهورية لتشكيل الحكومة ، بكتاب كي يتقدم بطلب اعفائه من منصبه بكتاب . والذين يصرون على تحميل هذا الشكل لاعلان الاستقالة معنى عدم الجدية في تقديمها ، ومعنى ترك الباب عن عمد مفتوحاً للعودة عنها ، إنما يقصدون القدح والذم والتجريح ، استجابة لبواعث سياسية تصبّ في مجرى الذود عنمن يفترض ان تكون الاستقالة قد طرحت في وجههم ، أي رئيس الجمهورية وفريقه والحلفاء الذين لم يراعوا لمقتضيات التحالف حرمة .

ثم ان الاستقالة تغدو عملياً نافذة بمجرد الاعراب عنها ، وما كتاب الاستقالة ، عند تسطيره ، سوى وسيلة لتوثيقها . وحكم الاستقالة في ذلك حكم اي عقد في القانون . فالعقد ناجز بمجرد ادلاء احد الفريقين بعرض محدد وقبول الفريق الآخر له . أما صك العقد فهو الشاهد على وجوده وعلى شروطه ، يبرزه المتظلم من الفريقين عند الخلاف ، على تفيذه .

وإذا كان الرئيس كرامي تعمد القول بأنه قدم استقالته إلى الشعب ولم يقل انه قدمها إلى رئيس الجمهورية ، فهذا ايضاً من حقه . فرئيس الجمهورية لا يستطيع ان يتذرع بأنه لم يتبلغها فيما الشعب بأسره شاهد

عليها . وإذا كان الخلاف أساساً مع رئيس الجمهورية ، وإذا كان هذا الخلاف قد اشدت حتى بلغ حد القطيعة بين رئيس الجمهورية واكثر من نصف الحكومة ، فمن حق رئيس الحكومة ، وهو على رأس المقاطعين ، ان لا يتنازل عن موقف يعتبره مشروعاً لا تُشْيء الا من اجل مراعاة اصول عرفية لا يقدم احترامها ولا يؤخر في جوهر المشكلة القائمة على الساحة السياسية . لا بل ان التمسك بها قد يؤخذ على محمل التراجع عن موقف مبدئي ، خصوصاً ان الازمة السياسية التي شلّت الحكم وآلت إلى القطيعة داخله تتمحور حول موضوع الاصلاح السياسي ويوجه خاص حول المشاركة في الحكم انطلاقاً من الدعوة إلى الغاء الطائفية السياسية ، وريثاً يتم ذلك القول بعدم جواز استئثار رئيس الجمهورية بسلطات وصلاحيات واسعة لا يتحمل مسؤولية ممارستها ، لا دستورياً ولا سياسياً .

أما مؤاخذه رئيس الحكومة على قوله أنه استقال من الحكم ، فهي تعكس موقف الذين يعترضون على مبدأ المشاركة في الحكم ويتشبثون بنظام الرأس الواحد غير المسؤول . فإذا كان من حق رئيس الحكومة ان يكون شريكاً في الحكم ، كما يريد هو وكما يريد دعاة الاصلاح للنظام ، فلماذا يؤخذ عليه قوله إن استقالته هي من الحكم ؟

وحتى الذين يعارضون الاصلاح ، سواء في اتجاه الغاء الطائفية السياسية أو في اتجاه اجترار صيغة انتقالية تقوم على المشاركة في الحكم ، فانهم كثيراً ما يتذرعون في الرد على مطلب المشاركة بالقول ان المشاركة في الحكم حاصلة بمجرد ان رئيس الجمهورية لا ينفرد في التوقيع على مرسوم ، وإنما يشاركه في ذلك عرفاً رئيس الوزراء والوزير المختص . فإذا صحت حججهم في مثل هذا الرد ، أفلا يعتبر ذلك دليلاً على ان رئيس الوزراء هو في واقع الامر شريك في الحكم ، وفي تلك الحال تكون الاستقالة عملياً ، كما يقول هو ، انسحاباً من الحكم ؟ هذا مع العلم ان المشاركة في توقيع المراسيم لا تكفي لضمان المشاركة في صنع القرار ، كما سبق وبيننا في غير مناسبة .

استقالة رئيس الحكومة اذن ، ليست هروباً من المسؤولية ، وإنما هي مواجهة للحقيقة ، وفي ذلك منتهى التحسس بالمسؤولية . أما طريقة تقديمها واشكال التعبير عنها ، فهي من حق الرئيس المستقبل بقدر ما له من حق في التعبير عن مواقفه السياسية ، خصوصاً اذا كانت الاستقالة مرتبطة بتلك المواقف تحديداً .

نقول ان الاستقالة كانت خطوة يفرضها واجب مواجهة الحقيقة . وهذه الحقيقة لها اكثر من وجه ، من

ذلك :

اولاً : ان التدهور الاقتصادي والاجتماعي العام في البلاد بلغ مبلغاً بات يندربأوخم العواقب على حاضر المجتمع اللبناني ومستقبله . فمع تصاعد شدة المعاناة المعيشية التي يتعرض لها المواطن ، أضحى خطر الانفجارات الاجتماعية يدق الابواب . فلم يعد من الجائز ان تبقى الحكومة في موقع العاجز عن معالجة الوضع أو التخفيف من غلوائه . وإذا ما سلمنا بان اية معالجة جذرية أو ناجعة للوضع لن يكتب لها النجاح ما لم تنطلق من التصدي لعوارض ترتبط بطبيعة الحال بظاهرة استمرار المشكلة السياسية ، مثل اقفال المرافيء غير الشرعية واعادة المرافيء الشرعية إلى سلطة الدولة وفتح المعابر على طول ما يسمى بخطوط التماس وازالة الحواجز وسائر المظاهر المسلحة وجباية ما يترتب لخزينة الدولة من حقوق على المواطنين ، اذا ما سلمنا بذلك فأننا ندرك ان اية محاولة

لمعالجة حال التدهور الاقتصادي والاجتماعي لن تكون مجدية أو كافية في ظل الانقسام السياسي المتفاقم وفي ظل المروحة القائلة والجهود المطبق على صعيد المحادثات الوفاقية التي كانت تدور في دمشق .

ثانياً : ان سوء الحال التي انحدرت إليها البلاد فرضت على الموقف السياسي جواً يوحي بان الوضع بلغ اسفل الوهدة وان اية مبادرة للتغيير تظهر لا يمكن ان ينجم عنها المزيد من الانحدار . فلا ضير اذن من الاقدام على خطوة في حجم الاستقالة يكون من شأنها تحريك الاوضاع ، فأما ان تهض البلاد من الدرك الذي هوت إليه أو ، في اسوأ الاحتمالات تبقى على حالها حيث هي .

ويمكن ، في المنطق السياسي ، التعبير عن هذا الواقع على النحو الآتي : ان الحكومة في ظل القطيعة التي تشل يدها لا تمارس من الاعمال اكثر مما يندرج في اطار تعريف الاعمال ، لا بل انها تمارس في واقع الحال من الاعمال ما هو دون ذلك . والحكومة المستقبلية يجوز لها ، لا بل يتوجب عليها ، متابعة الممارسة لمسؤولياتها على مستوى تعريف الاعمال إلى ان تقوم حكومة جديدة تتولى مسؤولية الحكم كاملة . فإذا أدت استقالة الحكومة إلى قيام حكومة جديدة كاملة الفاعلية ، كان للاستقالة مردود ايجابي يبرر الاقدام عليها . أما اذا تعذر قيام حكومة جديدة وامتدت الازمة الوزارية ، فلا ضير في ذلك ، لأن الحكومة وهي في حال الاستقالة ستواصل ممارسة المسؤوليات على مستوى تعريف الاعمال ، أي على قدر ما كانت تفعل قبل الاستقالة في ظل القطيعة ، أو ربما اكثر . وهكذا ، فإذا لم يكن من الاستقالة فائدة ، فلن يكون منها ضرر .

ولما كانت القرارات في السياسة تقاس بنتائجها ، فاننا نستطيع القول ان التطورات اللاحقة لاعلان الاستقالة برهنت بالدليل الحسي على ان الاستقالة لم تخلف اية سلبيات تذكر . لا بل على عكس ذلك ، فإن بعض المؤشرات الايجابية اعقبت الاستقالة ، من ذلك تحسن طفيف في قيمة الليرة اللبنانية ، واعادة فتح مطار بيروت الدولي بعد اقفال ناهز المائة يوم ، وعودة الحرارة إلى خط المحادثات الوفاقية في دمشق وعودة الحديث عن احتمال فتح معابر جديدة بين شطري العاصمة ، وبوجه عام انبعث الامل في الوصول إلى معالجة مرحلية ما يعبر لبنان من خلالها بسلام من عهد إلى عهد مع اقتراب نهاية ولاية رئيس الجمهورية الشيخ امين الجميل .

ثالثاً : شهدت احتفالات الاول من ايار (مايو) بمناسبة عيد العمال ، استعراضات سياسية في شطري العاصمة ، تخللتها حركات واطلقت عبرها مواقف ، من خصوم رئيس الحكومة ومن حلفائه المفترضين على السواء ، جعلته في موقع حرج للغاية . فكان عليه القبول بما يشبه العزلة اورد الكيد إلى نحر مهاجمه واستعادة زمام المبادرة . فكان ان قرر استعادة زمام المبادرة .

رابعاً و أخيراً : في ظل النظام المشكومنه ، والذي قال فيه المغفور له عبد الحميد كرامي ، والد الرئيس المستقيل ، يوماً انه نظام الحاكم فيه غير مسؤول والمسؤول فيه لا يحكم ، نجح فريق رئيس الجمهورية ، من خلال الابواق الرسمية وابواق حلفائه ، في تحميل الحكومة المشلولة بواقع القطيعة كل اوزار المرحلة وما تحفل به من كوارث وآفات . فأوضحت الحكومة في استمرارها اشبه بورقة التين التي تستر عيب رئيس الجمهورية في احجامه عن التجاوب مع المطالب الاصلاحية - الانقاذية ولو في حدودها الدنيا . ومع كل يوم يمر ، كان يبدو

وكأنما ورقة التين آخذة في الضمور فيما العيب يتعاضم . فلم يعد بدّ من اسقاط ورقة التين لكي يتحمل كل صاحب عيب عيبه . وهكذا كان . فالاستقالة وضعت مسؤولية المواجهة حيث يجب ان تكون ، في حضم من يملك اوسع السلطات ولو ان الدستور والعرف يمكنانه من التنصل من تبعاتها .

نخلص من كل ما سلف إلى القول : ان الاستقالة كانت خطوة لازمة في الاتجاه الصحيح ، لا بل لم يكن منها مفر . ان لم يكن منها فائدة فليس منها ضرر . ونحن نرجو منها الكثير من الفائدة . واذا كان لنا من مأخذ على هذه الخطوة فهو انها جاءت متأخرة .

بيروت في ١١/٥/١٩٨٧

سليم الحص